لم يشترط ردهن في العقد لفظا وانما اطلق العقد في ردهن ثم
فكأنه ظاهر العموم اشتمالة عليهن مع الرجال فبين الله تعالى
خروجهن عن عمومه وفرق بينهن وبين الرجال بالامرين احدهما
انهن ذوات فروج فخرجن عليهم بالاباحة والثاني انهن اذا رددن قلوبا واسرع
تقلبا منهم فاما الفتنة منهن على شرها فمردودة عليهم قوله
فامتحنوهن قيل انه كان من اراد من هن اضرار زوجها قالت
لها جرأتي محمد صلى الله عليه وسلم لذلك امرا لنبي صلى الله
عليه وسلم بامتحانهن واحلفوا بما كان يمتحنهن به فقال ابن
عباس كان يمتحنهن بالله يستحلفهن بالله انها خرجت من بغض زوج ولا
رغبة من ارض الى ارض ولا التماس دنيا ولا عشق لرجل من المسلمين
ولا لحديث احدثته ولا خرجت الا رغبة في الاسلام وحب الله ورسوله
فاذا حلفت بالله الذي لا اله الا هو علم ان قد اعطى الذي صلى الله عليه
وسلم زوجها مهرها وما انفق عليها وحبسها لذلك قوله تعالى
فان علمتموهن مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار لا هن حل لهم
ولا هم يحلون لهن وروى عن ابن عباس انها ان تحفظ كانت
ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وروى معمر عن
الزهري عن عايشة قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يمتحنهن الا بالاية التي قال الله تعالى اذا جاءك المومنات يبايعنك
خرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح فصل قال الكيا
العلم علل هذا ناسخ لما كان عليه الصلوة والسلام عاهد عليه وظا
من انه يرد عليهم من جاء منهم مسلما فنسخ من ذلك النساء وهذا مما هو
من يرى نسخ السنة بالقرآن وقال بعض العلماء كله منسوخ بالقرآن
فصل قال القرطبي لا يجوز ان يعاد دار الاسلام الى دار
يرد عليهم من جاء مسلما لان اقامة المسلم بارض الشرك لا يجوز وهذا
مذهب الكوفيين واجاز مالك محمد الصلح على ذلك واحتج الكوفيون
بان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعت خالد بن الوليد المخزومي
عليه وسلم بنعمت الوبة وقال انا برئ من كل مسلم اقام مع مشرك
يعني في دار الحرب الا ترى اني لا اهابها قالوا فهذا ناسخ لرد المسلم الى المشركين
اذ قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد برئ ممن اقام معهم في دار
الحرب ومذهب مالك والشافعي ان هذا الحكم غير منسوخ قال
القاضي والسبيل لاحد هذا العقد الا الخليفة او رجل امره فيعقد
غير الخليفة هذا العقد فهو مردود قوله الله اعلم بايمانهن
هذه الجملة فايدتها بيان انه لا سبيل لكم الى ما تطمئن به انفسكم
وتثلج الصدور من الاحاطة بحقيقة ايمانهن فان ذلك مما استاثر الله
به كما لم يوقفكم كذلك على هذا الامتحان فكم والله اعلم ما بينهما
من تفاوت الطن الغالب في قوله على ما يغلب على الظن من ايمانهن
من القرب كما يقع الظن عند قضاء القاضي وشهادة الشهود
عليهن مومنات اي ما يظهر من الايمان وفعل اي على ما هو من
مومنات فيما الايمان فلا ترجعوهن الى الكفار لا هن حل لهم قوله
ولا هم يحلون لهن بايد للاولى لتاكيد نفيها وقيل اراد انه لا يحكم
بينهم فيما يستقبل كما هو في المال وما اشبهه كما كان وهن موقوفات
فصل في الاية ثم دليل على ان
الذي

الذي وجب فرقة المسلمة من زوجها الكافر اسلامها لا هجرتها
وقال ابو حنيفة الذي فرق بينهما هو اختلاف الدارين لا تصحيح
الاول لان الله تعالى بين العلة وهو عدم الحل بالاسلام لا
باختلاف الدار قوله وانوهم ما انفقوا امر الله تعالى اذا
امسكت المراة المسلمة ان ترد على زوجها ما انفق وذلك من الوفا
بالعهد لانه لما منع من اهله بحرمة الاسلام امر برد المال حتى لا يقع
عليهم خسران من الوجهين لزوجته والمال فصل ولا غرم
اذا طالب الزوج الكافر فاذا حضر وطالب سقتاها وغرمنا فان
كانت قبل حضور الزوج لم يغرم المهر الذي يعتمد المنع وان كان المسمى
خمرا او خنزيرا لم نغرم شيئا لانه لا قيمة له وذلك انما منع هذه الاية قولان
احدهما ان هذا منسوخ قال انا فعلى واذا جاءتنا المراة المومنة من
اهل الصدنة مسلمة مهاجرة من الحرب الى الامام فدار الاسلام
او دار الحرب فمن طلبها من ولي سوى زوجها منع منها بلا عوض واذا طلبها
زوجها المسلم او غيره بوكالة قضينا لها قولان احدهما انه يعطى الذي
لهذه الاية والثاني لا يعطى الزوج المشرك الذي وجبت امرتة
سالة العوض بان شرط الامام رد النفقة كان الشرط باطلا مسقوطا
وليس عليه عوض لانه لا عوض لما يسقط فصل امرأته تقاي
يردها انفقوا الازواج واذا فاطمة لهذه الاية من يعتد من النساء الا
الذي لا يتعين له مصرف وقال حنفا على يرد لهم الذي بيتزوجها
من المسلمين وليس لزوجها الكافر شيء وقال قتادة الحكم في رد
العهد فرق انما هو في نساء اهل العهد فاما من لا عهد بينه وبين
المسلمين فلا يرد عليهم لصداق قال القرطبي والامر كما قال قوله
ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اي في ان تنكحوهن وقوله اذا اتيتموهن
اجورهن ظرفا لحضا وان يكون شرطا جوابه مقدر اي فلا جناح
عليكم فصل ومعنى الاية ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا
اتيتموهن اجورهن اي مهورهن فاباح الله نكاحهن للمسلمين
وان كانت لهن ازواج في دار الكفر لان الاسلام فرق بينهن وبين
ازواجهن الكفار قال القرطبي اباح نكاحهن اذا اسلمن وانقضت
عدتهن لما ثبت ان نكاح المشركة والمعتدة فان اسلمت قبل الدخول
ثبت النكاح في الحال قوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر قرا ابو عمرو
وابن كثير بضم التاء وفتح الميم وشد السين وتاء السعة بتخفيفها
من مسك واسمك بمعنى واحد يقال امسكت بالحبل واستمسكت
بمسكا وفي التشديد مبالغة المخفف صلى لها ايضا قوله الكوافر الحربيات
الواحدة كافرة وابن عامر وابو بكر عاصم ولا تمسكوا بالتاء المفتوحة والميم
السين والاصل يتمسكوا بتاءين فحذفت احداهما وعن الحسن ايضا
عكسه اصابع مسك كلا شيء والعصم جمع عصمة والعصمة هي ما
يعتصم به والمراد ان كانت له امراة كافرة بمكة فلا يعتد بها فقد انفصمت
عصمتها والكوافر جمع كافرة كضوارب في ضاربة وحكى عن الكسائي
انه سمعه يقول لا تقل كافرة وانما تقول كافر قال الفارسي
لم يقل ذلك احد غيره قال ابو علي وسمعت وقلت
لبعض من يقال ذلك الكوافر فقال ابو علي وسمعت وقلت
هذا ليس بشيء كما قال ابو الحسن وانما العيب ان يقول مسلمة لان
الله لا يجوز كافرة وصفا للرجال الا ان يكون الموصوف مذكورا نحو هذه